Forum des Alternatives Maroc
Asarak n isenfal n mruk
منتدى بدائل المغرب
Pour des alternatives sud
Fuwttas n isenfal neffus
من أجل بدائل للجنوب

الرباط، في فاتح نونبر 2016

بيان

"من أجل مشاركة سياسية حقيقية للنساء في المغرب"

خلال سنة 2011 عرف المحيط الدولي والإقليمي موجة من التغييرات، كانت نتيجة الحراك الاجتماعي الذي عرفته مجموعة من البلدان، والمغرب لم يكن بمعزل عن هذا الحراك، حيث عرف المشهد الوطني حراكا سياسية نتج عنه تعديل الدستور الذي نص على مجموعة من المقتضيات المتعلقة بالحقوق والحريات، وما رافق ذلك من إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها أفرزت حكومة جديدة بتصورات جديدة وصلاحيات دستورية واضحة.

وقد جرت الانتخابات التشريعية الأولى في ظل الدستور الجديد، في زمن قصير وبوتيرة سريعة، مما لم يسعف في فتح نقاش عميق وجدي حول مجموعة من القضايا المجتمعية وفي مقدمتها المساواة بين النساء والرجال، رغم وجود نص دستوري يدعو إلى المناصفة والمساواة والتي من المفروض أن تفعل في أول إجراء لتنزيل الدستور عبر القوانين التنظيمية والعادية، الأمر الذي لم يحدث حيث أنه لم يتم تضمين مبدأ المناصفة في غالبية القوانين التي تم تشريعها خلال الولاية التشريعية الأولى بعد دستور 2011، وبالتالي لم تحقق التمثيلية السياسية للنساء تطورا ملموسا.

إنه لمن المحبط أن المرأة في المغرب لم تتمكن إلى حد الآن من أخذ مكانتها الكاملة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي رغم الإصلاحات التشريعية التي عرفها المغرب منذ 1998 بفعل الديناميات المدنية والحقوقية وعلى رأسها الحركة النسائية.

واليوم ونحن أمام نتائج انتخابات 7 أكتوبر 2016 التي أفرزت فوز نفس الحزب الذي ترأس الحكومة السابقة، وعلى أبواب تقديم التشكيلة الحكومية الجديدة و البرنامج الحكومي، فإننا نعتبر هذه الانتخابات محطة من المحطات الأساسية التي من المفترض أن توضح رؤية المشرع السياسي فيما يتعلق بتدارك وتصحيح الاختلالات التي وقعت في الولاية السابقة، وذلك بتحقيق المناصفة والمساواة، وبناء مؤسسات تقوم بدورها الحقيقي، كما أنها محطة ستفرز المؤسسة التشريعية الأولى والتي من الضروري أن تكون مؤسسة قوية لها دور فعال يقوم على مبادئ المساواة والديمقراطية، مؤسسة تقوم بدورها التشريعي والمراقبة والمحاسبة.

45 Rue Abidjan, N°3, 1ier étage, Océan, Rabat, Maroc
Tél. : 0537 70 59 29/27, Fax : 0537 70 59 23
fmas@menara.ma http://www.forumalternatives.org

إن ضعف المشاركة السياسية للنساء في المغرب مرتبط بالإشكاليات البنيوية التالية :

أولا، النساء في السياسة التعليمية: فرغم الارتفاع في الحضور الكمي للنساء في مختلف المستويات التعليمية، هنالك ضعف كبير في جودة العرض المدرسي الذي يعاني من ضعف البنية التحتية، وعدم ملائمة المحتوى الدراسي مع متطلبات التغيرات المجتمعية، وكذا قلة الموارد البشرية القادرة على تمكين المدرسة من أداء أدوارها في التربية المواطنة ؛

ثانيا: شهد سوق الشغل في المغرب عدة إصلاحات ومراجعات في تشريعاته الوطنية بهدف الحد من الفوارق بين الجنسين، إلا أن التقارير والدراسات الوطنية والدولية تؤكد، كل مرة، أن مساهمة النساء في سوق العمل في تراجع مضطرد وأن النشاط الاقتصادي النسائي يظل متمركزا في القطاعات ذات التأهيل الضعيف، ويقتصر على عدد محدود من المهن. كما أن نسبة الفتيات التي لا تدرسن ولا تشتغلن كبيرة جدا بالمقارنة مع نسبة الذكور ؛

ثالثا: عرفت المشاركة السياسية للمرأة تطورا بوثيرة بطيئة في غياب واضح للإرادة السياسية، فمنذ أول دستور للبلاد سنة 1962 إلى دستور فاتح يوليوز 2011، أكدت المقتضيات الدستورية على تضمين الحقوق للرجال والنساء دون تمييز وألزمت الدولة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، ورغم المقتضى الدستوري المتقدم تظل وضعية المشاركة السياسية للمرأة دون المستوى المطلوب، في الوقت الذي يسجل تهاون وتحفظ الأحزاب السياسية المغربية إزاء المشاركة السياسية للنساء، لكونها ورغم الشعارات التي ترفعها في خطابها، لا تتيح للمرأة الفرصة والشروط اللازمة لوصولها إلى البرلمان، فالعديد من النساء لم يحظين بترأس اللوائح الانتخابية ولا بالمجالس المنتخبة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي.

إن تحقيق مشاركة فعالة و عادلة للمرأة يتطلب في نظرنا التزام مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين العمل من أجل :

1. ملائمة القوانين التنظيمية ذات الصلة بضمان المشاركة السياسية للنساء مع المقتضيات الدستورية لإقرار المساواة؛
2. تحديث الإطار القانوني في القضايا التي تخص المرأة من خلال أن تتبنى الأحزاب السياسية القوانين والتشريعات والبرامج التي تعمل على التنزيل السليم والمنصف للمقتضيات الدستورية، والتي تنص على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة على أساس المواطنة؛
3. إزالة التناقض البنيوي الذي يعاني منه التشريع، وتعويضه بنصوص قانونية تقر بالمساواة والمناصفة بين الجنسين في الحقوق كافة (قوانين الانتخابات المحددة لأنماط الاقتراع، قانون الوظيفة العمومية، قانون الأحزاب السياسية...)؛
4. العمل على تضييق الفجوة بين القوانين ومجال التطبيق الفعلي لها، بما يضمن حقوق النساء ويحفظ كرامتهن الإنسانية ويفعل مشاركتهن في مختلف المجالات السياسية والنقابية والمدنية؛
5. إشراك كل الفاعلين بالمجتمعين المدني والسياسي والنقابي من أجل وضع استراتيجية عامة ومتعددة الأبعاد تشمل البعد الثقافي بكل ما يعنيه من نشر الوعي بحقوق النساء ومناهضة الثقافة الذكورية المتخلفة والعادات والتقاليد والأدوار النمطية للمرأة؛

6. تطوير الإطار الثقافي – الاجتماعي لقضايا النوع في المغرب، في إطار الالتزام الكامل بمبادئ الحداثة، والمواطنة والمساواة، ومكافحة التمييز النوعي، والتصدي لدعاوى الردة الثقافية، عبر اقتراح وتبني الأحزاب السياسي لبرامج خاصة بالسياسات التربوية والتعليمية والإعلامية والثقافية؛
7. إدماج فلسفة المناصفة وقيم المساواة في المقررات والمناهج التعليمية والتربوية بكل مستويات التعليم، بما يضمن تصحيح وتقويم الثقافة الاجتماعية التي تقسم الفاعلية؛
8. توفير فرص متكافئة للمرأة في التعليم والتدريب والتأهيل والعمل والترقي، بما يمكن من التخلص من الموروث الاجتماعي المتخلف وزيادة قناعة المجتمع بدور المرأة؛
9. تنظيم حملات إعلامية واسعة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، والتركيز على ضرورة النهوض بوضع المرأة لضمان تقدم وتطور المجتمع وتقديم نماذج حية حول نجاح المرأة في تبؤ مواقع المسؤولية؛
10. إقرار ملزم لنظام (الكوتا) وتعميمها على انتخابات أعضاء الجماعات الترابية وانتخابات المسؤوليات القيادية في هيئات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وجمعيات المجتمع المدني وفي الوظائف العامة؛
11. تمكين النساء المرشحات من فرص متساوية في الدعاية المجانية، عبر وسائل الإعلام، ولاسيما المرئية، لكي يتاح للمرأة إيصال صوتها وبرنامجها الانتخابي والتعرف على شخصيتها ومؤهلاتها.
12. إرساء نظام للكوتا للنساء بمختلف الهيئات التعليمية المنتخبة (اللجان التعليمية بالمؤسسة / لجان المناصفة بالأكاديميات / للجان العلمية بالكليات / مجلس الكلية / مجلس الجامعة)؛
13. وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس نسبة عضوية النساء في كل حزب ونقابة، ونسبة شغل النساء للمراكز القيادية في الأحزاب السياسية، ونسبة المرشحات من النساء على اللوائح الانتخابية للأحزاب في الانتخابات، ومدى فاعلية النساء في صنع القرار السياسي، وقياس هذه المؤشرات بصورة مستمرة لاستبيان مدى التقدم في تحقيق الأهداف المرجوة، وربطها بالدعم المالي للدولة.
14. محاربة ومواجهة التيارات الرجعية المعادية لحقوق المرأة، والتي تهديد المكتسبات الاجتماعية والسياسية للنساء بشكل عام، عبر مساهمتها في تعميق النظرة الدونية التي تحيل النساء إلى كائن دوني، عبر تقوية الحركات الثقافية البديلة والحداثية التي تتطلب مزيدا من إقرار الحريات السياسية والثقافية والأكاديمية؛

45 Rue Abidjan, N°3, 1ier étage, Océan, Rabat, Maroc
Tél. : 0537 70 59 29/27, Fax : 0537 70 59 23
fmas@menara.ma http://www.forumalternatives.org